تأثير التصحر ونقص الموارد المائية في تهجير السكان وتحولات المجتمع العراقي

م.م حنان طاهر حمد/الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

hanan.t.hamad@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

التصحر ونقص الموارد المائية يمثلان تحديات كبيرة للعراق، مما يؤدي إلى تهجير السكان وإحداث تحولات اجتماعية واقتصادية. يتطلب التصدي لهذه المشكلات جهودًا متكاملة تشمل الإدارة المستدامة للموارد، ودعم المجتمعات المحلية، وتعزيز التعاون الإقليمي، يعاني العراق من تحديات بيئية واجتماعية كبيرة، أبرزها مشكلة التصحر ونقص الموارد المائية، والتي تؤثر بشكل مباشر على استقرار السكان وتسبب في تحولات مجتمعية عميقة. يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير هذه العوامل على تهجير السكان والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: التصحر، نقص المياه، الهجرة، التحولات المجتمعية، العراق.

The impact of desertification and water scarcity on population displacement and transformations of Iraqi society

Summary:

Desertification and water scarcity represent significant challenges for Iraq, leading to population displacement and causing social and economic transformations. Addressing these issues requires integrated efforts that include sustainable resource management, support for local communities, and the enhancement of regional cooperation. Iraq faces major environmental and social challenges, most notably desertification and water scarcity, which directly impact population stability and cause profound societal changes. This research aims to analyze the impact of these factors on population displacement and the social and economic changes in Iraqi society

Keywords: Desertification, water shortage, migration, societal transformations, Iraq

المقدمة :

في ظلّ التحديات البيئية المتصـــاعدة التي يواجهها العالم، تبرز العراق كواحدة من أكثر الدول تأثراً بظاهرتي التصـحر وشـحة الموارد المائية، نتيجة تفاعل عوامل مناخية طبيعية مع سـياسـات إدارة موارد غير مستدامة وتداعيات جيوسياسية. فمنذ العصور القديمة، ارتبط ازدهار الحضارات في وادي الرافدين بتوفر المياه والخصـوبة الزراعية، لكن اليوم تُهدد هذه المقومات بسـبب تدهور بيئي غير مسـبوق، تحوّل إلى أزمة إنسـانية معقدة تدفع بآلاف العائلات إلى النزوح، وتُعيد تشـكيل البنية الاجتماعية والاقتصـادية للمجتمع العراقي.

تشـير تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن 39% من الأراضـي العراقية تعاني من التصـحر، بينما فقدت البلاد ما يقارب 90% من مساحة الأهوار، التي أُدرجت سابقاً ضمن لائحة التراث العالمي. وفي الوقت ذاته، أدّى انخفاض تدفق مياه نهري دجلة والفرات – بسبب السدود في دول المنبع والتغيرات المناخية – إلى تراجع الإنتاج الزراعي بنســبة 50% خلال عقدين، وفقاً لبيانات البنك الدولي. هذه التحولات ليسـت مجرد أرقامٍ إحصـائية، بل تُترجم إلى نزوح قسـري لأكثر من 200,000 شـخص من المناطق الريفية إلى المدن الرئيسـية، مما يخلق ضـغوطاً على البنى التحتية ويُفاقم الفقر والبطالة، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة (2023).

أهمية البحث :

تكتسب دراسة تأثير التصحر ونقص الموارد المائية على تهجير السكان وتحولات المجتمع العراقي أهمية بالغة في ظل التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجه العراق، والتي تفاقمت بسبب التغيرات المناخية العالمية وسياسات الدول المجاورة في إدارة المياه المشتركة. يُعد التصحر من أبرز المخاطر التي تهدد الأراضي الزراعية، حيث فقد العراق ما يقارب 50% من مساحته الخضراء خلال العقود الماضية، مما أثر سلباً على الأمن الغذائي وسبل عيش الملايين من السكان الذين يعتمدون على الزراعة والرعي.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أولها تحليل العوامل البيئية المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في تفاقم التصحر ونقص الموارد المائية في العراق، مثل التغير المناخي وغياب التعاون الإقليمي في إدارة الأنهار. كما يهدف إلى دراسة أنماط الهجرة القسرية الناتجة عن هذه الأزمات، من خلال رصد تحركات السكان من المناطق الريفية المتضررة (كالأهوار والسهول الوسطى) نحو المدن الحضرية أو خارج الحدود .

اشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي: كيف تسهم ظاهرتا التصحر ونقص الموارد المائية في تهجير السكان وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية في العراق؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن استنزاف الموارد الطبيعية في العراق ليس مجرد كارثة بيئية، بل محرك رئيسي لتفكك النسيج الاجتماعي وتهديد الأمن الإنساني، مما يستدعي مقاربات متعددة التخصصات لمواجهته.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على منهجية تحليلية تدمج بين الأدوات الكمية والنوعية لتحقيق أهداف البحث .

هيكلية البحث :

يتكون البحث من محورين

المحور الاول: التصحر ونقص الموارد المائية في العراق

المحور الثاني : آثار التصحر ونقص المياه على التهجير وتحولات المجتمع العراقي

المحور الاول: التصحر ونقص الموارد المائية في العراق

يُعتبر العراق مهد الحضارات القديمة التي ازدهرت بين نهري دجلة والفرات، يقف اليومَ أمام تحديات بيئية خطيرة تهدد استقراره الاقتصادي والاجتماعي. فالتصحر وهو تحول الأراضي الخصبة إلى صحارى جرداء ونقص الموارد المائية أصبحا ظاهرتين متلازمتين تُضعِفان قدرة البلاد على الحفاظ على مواردها الطبيعية وتأمين سُبل العيش لملايين السكان[1].

وعادة ما تتفاقم هذه الأزمات بسبب عوامل محلية وإقليمية ودولية. عندما أدت التغيرات المناخية العالمية إلى ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وهو ما زاد من حدة الجفاف وتراجع خصوبة التربة. من جانب أخر تُعَدُّ الممارسات البشرية غير المستدامة مثل الري التقليدي المكثف والرعي الجائر وقطع الأشجار عوامل مُسرِّعة لفقدان الغطاء النباتي. كما أن بناء السدود الكبرى على منابع نهري دجلة

([1])صبري فارس الهيتي ، التصحر ، دار البازوري العالية للنشر ، الاردن ، 2011، ص19.

والفرات في الدول المجاورة (مثل تركيا وإيران) قلصَ تدفق المياه إلى العراق، ما أدى إلى انخفاض حاد في حصته المائية التاريخية[1].

اولاً : مفهوم التصحر واسبابه في العراق

التصحر هو تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة ، مما يؤدي إلى فقدان التربة خصوبتها وتراجع الغطاء النباتي وتحول المناطق الزراعية أو الرعوية إلى صحارى في العراق، التي تُصنَّف 90% من أراضيها كمناطق جافة أو شبه جافة ، اذ أصبح التصحر أحد أبرز التحديات البيئية التي تهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي[2].

ومن التعاريف الشائعة التي تصدرها منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة ان التصحر كما وصف من قبل برنامج البيئة للأمم المتحدة بأنه تدور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة والمناطق الرطبة الناتجة من عدة عوامل تتضمن التغيرات المناخيه والنشاطات البشرية كما عرف التصحر بأنه انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض مما يؤدي في النهاية إلى خلق أوضاع شبه صحراوية[3] . كما يعرف التصحر انه ظاهرة بيئية تعني تدهور الأراضي في المناطق الجافة أو شبه الجافة نتيجة لتغيرات طبيعية أو بفعل الإنسان، مما يؤدي إلى فقدان التربة لخصوبتها وانخفاض قدرتها على الإنتاج الزراعي أو دعم الحياة النباتية والحيوانية. هذه الظاهرة لا تعني بالضرورة تحوّل الأرض إلى صحراء كاملة، لكنها تشير إلى فقدان الأرض لجوانبها الحيوية والاقتصادية والبيئية بشكل تدريجي.

ويحدث التصحر غالباً عندما تتعرض التربة للاستنزاف المستمر دون أن تُمنح الوقت الكافي للتعافي، مثل الزراعة المكثفة بدون راحة أو الرعي الجائر الذي يمنع نمو النباتات من جديد. كما تسهم العوامل المناخية مثل الجفاف المتكرر وارتفاع درجات الحرارة في تسريع هذه الظاهرة، وخاصة في المناطق التي تكون فيها الموارد الطبيعية أصلاً محدودة , يُعد التصحر من القضايا الخطيرة التي تهدد الأمن الغذائي والاستقرار البشري، إذ يؤدي إلى تقليص الأراضي الصالحة للزراعة ويجبر السكان على النزوح بحثاً عن موارد جديدة

([1])المصدر نفسة , ص 21.

([2])خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ص207.

([3])جميل طارش العلي ، دراسة مظاهرة تصحر باستخدام تقنية الاستشعار ، عن بعد في محافظة المثنى، اطروحة الدكتوراه(غير منشورة) كلية الزراعة ، جامعة البصرة ، 2008 ، ص 4 .

مما يُحدث ضغوطاً إضافية على المجتمعات والبيئة, لذلك فالتصحر ليس مجرد ظاهرة طبيعية بل هو في كثير من الأحيان نتيجة تفاعل بين الإنسان والبيئة ويعكس مدى ضعف الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية[1]

التصحر في العراق هو من الظواهر البيئية الخطيرة التي تهدد الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ويُقصد بالتصحر تدهور الأراضي في المناطق الجافة أو شبه الجافة نتيجة عدة أسباب، منها ما هو طبيعي ومنها ما هو ناتج عن النشاط البشري. وفي العراق تتداخل العوامل الطبيعية والعوامل البشرية لتسهم بشكل كبير في توسع هذه الظاهرة .

1- العوامل الطبيعية للتصحر في العراق

العوامل الطبيعية ترتبط بالبيئة والمناخ والجيولوجيا وهي خارجة عن إرادة الإنسان لكنها تؤثر بشكل كبير على خصوبة الأرض وصلاحيتها للزراعة , ومن أهم هذه العوامل هو قلة الأمطار وتذبذبها في العراق الذي يقع في منطقة مناخية جافة إلى شبه جافة، حيث تسجل أغلب مناطقه معدلات هطول مطري منخفضة جدًا خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية حتى في المناطق الشمالية التي كانت تعرف بغزارة أمطارها، بدأ التغير المناخي يؤثر على كمية وتوقيت الأمطار، مما أدى إلى صعوبة الاعتماد عليها في الزراعة أيضًا ارتفاع درجات الحرارة بشكل مستمر خاصة في فصل الصيف، ما يؤدي إلى زيادة تبخر المياه من التربة ومن المسطحات المائية، وبالتالي نقص الرطوبة وتصلب التربة فضلا ان هذا الجو الجاف يضعف من قدرة النباتات على النمو مما يسرّع من عملية التصحر , إضافة إلى ذلك ان الرياح والعواصف الترابية تسهم في تآكل التربة ونقل الرمال من المناطق الصحراوية إلى الأراضي الزراعية، مما يضر بجودة التربة ويجعلها غير صالحة للزراعة[2].

يعاني العراق أيضًا من ضعف الغطاء النباتي الطبيعي بسبب قسوة المناخ وقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما يؤدي إلى انكشاف التربة وتعرضها للتعرية والتلف بسهولة كما أن تغير المناخ العالمي أدى إلى مواسم جفاف طويلة وتغير في أنماط الأمطار ودرجات الحرارة، وكل ذلك زاد من تعقيد الوضع البيئي وسرّع من التصحر في العراق[3].

([1])قصي فاضل الحسيني ، التغير المناخ وأثره في ظاهرة التصحر في العراق ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد43 ، 2019 ، ص 1035 .

([2])عبدالناصر صبري , كمال محمد جاسم , الافاق المستقبلية للحد من مشكلة التصحر في العراق , ابحاث اقتصادية , مركز الامة للدراسات والتطوير , 2023 , ص 10 .

([3])قصي فاضل الحسيني , مصدر سبق ذكره , ص 1032 .

2- العوامل البشرية للتصحر في العراق

أما العوامل البشرية فهي ناتجة عن النشاطات التي يقوم بها الإنسان التي غالبًا ما تكون غير مدروسة أو تفتقر إلى التخطيط البيئي السليم وهي تلعب دورًا كبيرًا في زيادة التصحر , من أبرز هذه العوامل الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية. الفلاحون غالبًا ما يقومون بزراعة نفس الأرض بشكل متواصل دون إعطائها فترة راحة أو دون اتباع أساليب الزراعة الحديثة التي تحافظ على خصوبة التربة، ما يؤدي إلى إنهاكها وتدهورها , كذلك الامر بالنسبة للرعي الجائر يُعد من الأسباب المهمة لتدمير الغطاء النباتي، خاصة في المناطق الريفية والصحراوية. فالرعي غير المنظم يؤدي إلى قلع النباتات قبل أن تنمو بشكل كافٍ، مما يعرّي الأرض ويجعلها عرضة للتآكل , من العوامل الأخرى إزالة الغابات والأشجار لأغراض البناء أو الوقود، مما يؤدي إلى فقدان الغطاء النباتي الذي يحمي التربة من التعرية ويحافظ على رطوبتها , كما أن سوء إدارة الموارد المائية يعد من أكبر المشاكل، فهناك اعتماد كبير على مياه الأنهار، التي بدأت تتناقص بفعل السدود المقامة على منابع دجلة والفرات خارج العراق. هذا التناقص في المياه أثر بشكل مباشر على الزراعة والري وزاد من ظاهرة التصحر , بالإضافة إلى ذلك، التوسع العمراني العشوائي والضغط السكاني على الموارد الطبيعية ساهم في تدهور الأراضي الزراعية، حيث يتم تجريفها وتحويلها إلى مناطق سكنية دون مراعاة للتوازن البيئي. ولاننسى كان غياب السياسات البيئية الفاعلة وضعف تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، جعلت التصحر يستفحل دون وجود رد فعل كافٍ من الجهات المسؤولة[1].

وعليه ان التصحر في العراق هو نتيجة تفاعل معقد بين ظروف طبيعية قاسية وظروف بشرية غير مدروسة. فالمناخ الجاف، والحرارة العالية، وقلة الأمطار تتضافر مع الممارسات البشرية الخاطئة مثل الرعي الجائر وسوء استخدام الأرض والماء، لتنتج بيئة هشة وضعيفة أمام خطر التصحر. مواجهة هذه الظاهرة تتطلب جهودًا علمية، وتخطيطًا طويل الأمد، وتعاونًا بين الدولة والمجتمع لحماية الأرض من التدهور.

(1)خطاب صكار العاني ، مصدر سابق ، ص19 .

ثانياً : أزمة المياه في العراق

تُعد أزمة المياه في العراق واحدة من أخطر التحديات التي تواجه البلاد في القرن الحادي والعشرين حيث تهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي وحتى الهوية الثقافية المرتبطة بتاريخ الزراعة والأهوار. تعود جذور هذه الأزمة إلى عوامل معقدة تتفاعل بين الطبيعة والسياسة والممارسات البشرية[1].

1- أسباب أزمة المياه في العراق

ا: التغيرات المناخية والجفاف

أحد الأسباب الرئيسية وراء أزمة المياه في العراق هو التغير المناخيى الذي أثر على منطقة الشرق الأوسط بأكملها وجعل فصول الصيف أطول وأكثر حرارة، وقلل من فترات هطول الأمطار في فصلي الشتاء والربيع. هذه التغيرات أدت إلى تناقص كميات المياه التي كانت تأتي من الأمطار أو الثلوج التي تذوب في جبال شمال العراق أو في دول الجوار مثل تركيا وإيران , والجفاف أصبح ظاهرة متكررة والمواسم الزراعية بدأت تتقلص وأراضي واسعة تحولت إلى أراضٍ قاحلة و انخفاض معدل الأمطار يعني أيضًا انخفاض منسوب المياه الجوفية وهذا ما زاد من صعوبة الحصول على بدائل لمياه الأنهار[2].

ب : السدود المقامة في دول المنبع .

العراق يعتمد بشكل كبير على نهري دجلة والفرات وهما ينبعان من تركيا ويمران عبر سوريا قبل أن يصلا إلى العراق. خلال العقود الماضية قامت تركيا ببناء العديد من السدود على هذين النهرين ضمن ما يُعرف بمشروع "الأناضول الكبير"، وأهمها سد "أتاتورك". هذه السدود تحتجز كميات كبيرة من المياه، وتقلل ما يصل منها إلى العراق بشكل كبير[3] , كما أن إيران قامت بتحويل مجرى العديد من الأنهار والروافد التي كانت تصب في العراق مثل نهر الكرخة ونهر الزاب الصغير، مما تسبب في تقليص حصة العراق من هذه المياه ,كل هذا أدى إلى انخفاض كبير في تدفق المياه من دول المنبع، وأثّر على الزراعة والمياه الصالحة للشرب وحتى على الحياة البيئية في مناطق كثيرة من العراق.

([1])عبد الرزاق حمزة عبدالله . ازمة المياه في العراق : التحديات واشكالية الحلول , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , العدد 99 , 2024 , ص 257 .

([2])المصدر نفسة , ص259 .

([3])انور عبد عبد الزهرة شلش ، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2014، ص22.

ج: سوء إدارة الموارد المائية داخل العراق .

رغم أن العوامل الخارجية تلعب دوراً كبيراً إلا أن هناك مشكلات داخلية كبيرة في إدارة المياه في العراق. كأنظمة الري المعتمدة في الزراعة التي لا تزال تقليدية وغير فعالة حيث يتم استخدام كميات كبيرة من المياه بطريقة غير اقتصادية. اذ ان الكثير من الماء يهدر في القنوات المفتوحة والتسريب ولا توجد مشاريع جدية لتحديث أساليب الري أو تحلية المياه أو تدويرها , بالإضافة إلى ذلك هناك ضعف في الصيانة والتحدي للبنية التحتية الخاصة بالمياه مثل السدود وشبكات الري وشبكات توزيع المياه، مما يؤدي إلى فقدان كميات ضخمة من المياه قبل أن تصل إلى المستفيدين منها[1].

هـ: النمو السكاني والتوسع العمراني

العراق شهد في العقود الأخيرة زيادة سكانية كبيرة، إلى جانب توسع في المدن والمناطق السكنية والزراعية والصناعية. هذا النمو تطلب كميات أكبر من المياه، سواء للاستخدام اليومي أو في الزراعة والصناعة، لكن الموارد المائية بقيت كما هي، بل وتناقصت، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين العرض والطلب على المياه[2].

المحور الثاني : آثار التصحر ونقص المياه على التهجير وتحولات المجتمع العراقي .

يؤثر التصحر ونقص المياه في العراق بشكل عميق على التهجير والتحولات المجتمعية ، حيث يشكل التصحر ونقص المياه تحديين بيئيين خطيرين يهددان العراق بشكل متزايد، وقد تراكمت آثارهما على مدى العقود الماضية لتؤثر بشكل عميق في النسيج السكاني والاجتماعي للمجتمع العراقي. فالعراق الذي كان يُعرف تاريخياً بأرض السواد نظراً لخصوبة أراضيه ووفرة مياهه، بات يعاني من تدهور بيئي واسع انعكس بصورة مباشرة على حياة الناس واستقرارهم خاصة في المناطق الزراعية والريفية [3], إن تراجع منسوب نهري دجلة والفرات نتيجة السدود في دول الجوار والتغيرات المناخية أدى إلى شح كبير في المياه، مما أثّر سلباً على النشاط الزراعي الذي كان العمود الفقري لاقتصاد الكثير من القرى العراقية. ومع اشتداد موجات الجفاف وازدياد ملوحة التربة أصبحت الزراعة غير مجدية، ما دفع آلاف الأسر إلى ترك أراضيها ومغادرة

---

(1)انور عبد عبد الزهرة شلش , مصدرسبق ذكره , ص 23 .

(2)حسن عادل محمد , السياسات المائية في دول مصبات الانهار (العراق ومصر دراسة مقارنة) , اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية ,2020 , ص 142 .

(3)جميل طارش العلي, مصدر سبق ذكره , ص 11 .

قراها بحثاً عن مصادر بديلة للعيش في المدن , هذا التهجير البيئي الداخلي لم يكن مجرد انتقال جغرافي بل مثّل تحولاً اجتماعياً عميقاً. فعائلات بأكملها انتقلت من نمط حياة قائم على الزراعة والرعي إلى نمط حضري يفرض تحديات جديدة مثل الفقر والبطالة والعيش في الأحياء العشوائية. كما أدى التهجير إلى تفكك العلاقات الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة في المجتمعات الريفية، ونتج عن ذلك تآكل في الهوية الثقافية المرتبطة بالأرض والموروث الزراعي , من جهة أخرى، أدى تدفق المهجرين إلى المدن إلى ضغط كبير على البنى التحتية مثل المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية والتعليمية، ما زاد من حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين سكان المدن الأصليين والوافدين الجدد. وفي ظل ضعف الخطط الحكومية لمعالجة آثار التغير المناخي والتصحر، ازدادت نسب الفقر وتقلصت فرص العمل خاصة بين الشباب الذين فقدوا الأمل في العودة إلى حياة ريفية مستقرة[1].

ولا يمكن إغفال التأثير الثقافي العميق لهذا التحول. فمع مغادرة القرى، اندثرت الكثير من العادات والتقاليد واللهجات المحلية التي كانت تعبر عن خصوصية كل منطقة. كما أن انقطاع الأجيال الجديدة عن الزراعة قلل من معرفتها بالبيئة المحلية وأضعف الروابط مع الأرض، ما يعمق أزمة الهوية في مجتمع كان يتفاخر بتاريخه الزراعي , في المجمل، يمكن القول إن التصحر ونقص المياه لم يؤثرا فقط على الجغرافيا الزراعية للعراق، بل أعادا رسم الخريطة السكانية والاجتماعية والثقافية للبلاد. وإذا لم تُتخذ إجراءات حاسمة لإدارة الموارد المائية واستعادة الأراضي المتدهورة، فإن العراق ماضٍ نحو مزيد من التحديات التي لا تقتصر على البيئة فقط، بل تمس جوهر كيانه المجتمعي[2] ، مما يخلق سلسلة من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فيما يلي أبرز الآثار:

1. التهجير القسري والنزوح الداخلي:

يؤدي هذا الموضوع الى فقدان سبل العيش وتدهور الأراضي الزراعية وندرة المياه إلى تدمير القطاع الزراعي، الذي يعتمد عليه نحو 30% من السكان خاصة في المناطق الريفية يُجبر المزارعون والرعاة على الهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص عمل، هذا الى جانب جفاف الأهوار الجنوبية التي تسبب انخفاض تدفق مياه دجلة والفرات في جفاف أجزاء من الأهوار، وهو ما يؤدي إلى نزوح مجتمعات "المعدان" (عرب

([1]) سعدية عاكول ، عبد العباس فضيخ ، البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية(التغيرات المناخيه) ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص82 .

([2])عدنان فرحان الجوارين , التنمية المستدامة في العراق : الواقع والتحديات , دار نور للنشر , الامارات العربية المتحدة , 2017 , ص 120 .

الأهوار) التي تعتمد على البيئة المائية. تقلص موارد المياه الجوفية: يعتمد الكثير من العراقيين على الآبار، ولكن الاستنزاف الجائر أدى إلى نضوبها، مما يدفع السكان إلى الهجرة[1].

2. التحولات المجتمعية:

التمدّن السريع: تدفق النازحين إلى المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة واربيل يزيد الضغط على البنية التحتية (السكن، الصحة، التعليم)، ويفاقم البطالة والفقروتفكك النسيج الاجتماعي و فقدان الهوية الريفية والتراث الثقافي المرتبط بالزراعة والرعي، خاصة لدى المجتمعات العشائرية. اما بالنسبة للنزاعات المحلية فهي تؤدي دائما الى تصاعد التوتر بين المزارعين والرعاة حول الموارد المتبقية أو بين المحافظات حول تقاسم المياه[2].

3. الآثار الاقتصادية .

ان تراجع الإنتاج الزراعي يؤدي الى انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (من 9% إلى أقل من 5% في السنوات الأخيرة). وزيادة الفقر وفقًا للبنك الدولي، اذ يعيش 20% من العراقيين تحت خط الفقر، وترتفع النسبة في المناطق المتضررة بيئيًا.اكما يشكل الاعتماد ألاكبر على الاستيرادالى تحوّل العراق من دولة مُنتجة للحبوب إلى مستوردة مما يزيد من التبعية الاقتصادية[3].

4. التحديات الأمنية والسياسية .

يؤدي تفاقم أزمات المياه (مثل جفاف نهر الفرات في محافظات الجنوب) الى تأجيج الاحتجاجات بشكل يُشعل احتجاجات ضد الحكومة بسبب سوء الإدارة. كما تؤدي النزاعات العابرة للحدودالى التوتر مع دول الجوار تركيا وإيران بسبب السدود المقامة على منابع دجلة والفرات، مما يقلل الحصص المائية للعراق.استغلال الجماعات المسلحة: في المناطق النائية المتضررة، قد تستغل الجماعات المُسلحة غياب الدولة لتجنيد اليائسين اقتصادي[4].

---

(1)حمدان باجي نوماس، أهمية صيانة الموارد المائية من التلوث في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 6، جامعة الكوفة، 2005، ص 119- 130.

(2)تقرير الإحصاءات البيئية لسنة 2006، وزارة التخطيط ، بغداد، 2007 ، ص 51-55

(3) K. Haktanir et la, The Prospects of the Impact of Desertification on Turkey, Lebanon, Syria and Iraq, Holland, 2004, pp. 140-141

(4)سعود عبد العزيز الفضلي ود. نصر عبد السجاد الموسوي، التباين المكاني لظاهرة الملوحة في إقليم السهل الرسوبي، مجلة آداب البصرة، العدد 43، جامعة البصرة، 2007، ص 250-251

الخاتمة

– أن التصحر ونقص الموارد المائية يشكّلان عاملين محوريين في إحداث تغييرات جذرية في البنية السكانية والاجتماعية للمجتمع العراقي. فقد أدّت هذه الظواهر البيئية إلى تفاقم مشكلات الهجرة الداخلية، ونشوء موجات نزوح قسري من الريف إلى الحضر، مما ساهم في تغيرات ديموغرافية واقتصادية وثقافية عميقة. كما انعكست هذه التحولات على البنية الاقتصادية، حيث تراجعت الزراعة كمصدر رئيسي للرزق، وتزايدت الضغوط على المدن من حيث السكن والخدمات والبنية التحتية.

– ان التصحر ونقص المياه لم يعودا مجرد مشكلات بيئية بل أصبحا تحديات إنسانية وتنموية تهدد الاستقرار الاجتماعي وتستدعي تدخلات استراتيجية عاجلة. يتطلب الأمر سياسات مستدامة وشاملة لإدارة الموارد الطبيعية، إلى جانب دعم المجتمعات المتأثرة وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية، وذلك لضمان استقرار المجتمع العراقي والحفاظ على توازنه الاجتماعي والاقتصادي.

– الاستنتاجات

1. ان التصحر ونقص المياه من أبرز العوامل البيئية المؤثرة في الهجرة الداخلية في العراق، خصوصاً في المحافظات الجنوبية والوسطى التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش.

2. ان التحولات المناخية العالمية مع السياسات المائية غير العادلة في دول المنبع (مثل تركيا وإيران) ساهمت في تقليل الحصص المائية للعراق بشكل كبير.

3. التهجير الناتج عن التصحر ونقص المياه لا يقتصر على الجانب المكاني فقط، بل يؤدي إلى تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة في البنية السكانية، منها تفكك المجتمعات الزراعية وتزايد معدلات البطالة والفقر في المناطق الحضرية المستقبلة للمهاجرين.

4. غياب السياسات الحكومية الفعّالة لمعالجة شح المياه والتصحر أدى إلى تفاقم الأزمة، حيث لم يتم الاستثمار الجدي في التقنيات الحديثة للري أو إدارة المياه.

5. المناطق المتأثرة بالتصحر تشهد ضعفا في البنية التحتية الزراعية، ونقصاً في الدعم اللوجستي والفني للفلاحين، مما يعجل بقرارات الهجرة.

- التوصيات

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة التصحر وإدارة الموارد المائية تتضمن استخدام تكنولوجيا حديثة للري وتنقية المياه وتحسين طرق التخزين.

2. الضغط دبلوماسياً على دول المنبع لضمان حصص العراق المائية وفق الاتفاقيات الدولية وتفعيل الدور الإقليمي في ملف المياه.

3. تشجيع الاستثمار في الزراعة الذكية والمستدامة وتحفيز الفلاحين على البقاء في أراضيهم من خلال دعم مالي وتقني مباشر.

4. توفير برامج تنموية وتعليمية للمجتمعات المهجّرة، لضمان اندماجهم في بيئاتهم الجديدة وتقليل الآثار السلبية على المدن المستقبلة.

5. إجراء مسح وطني دقيق للمناطق المهددة بالتصحر والهجرة، لتوجيه الخطط التنموية بشكل استباقي.

قائمة المصادر :

1. صبري فارس الهيتي ، التصحر ، دار البازوري العالية للنشر ، الاردن ، 2011، ص19.
2. جميل طارش العلي ، دراسة مظاهرة تصحر باستخدام تقنية الاستشعار ، عن بعد في محافظة المثنى، اطروحة الدكتوراه(غير منشورة) كلية الزراعة ، جامعة البصرة ، 2008 ، ص 4 .
3. خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ص207.
4. عبدالناصر صبري , كمال محمد جاسم , الافاق المستقبلية للحد من مشكلة التصحر في العراق , ابحاث اقتصادية , مركز الامة للدراسات والتطوير , 2023 , ص 10 .
5. قصي فاضل الحسيني ، التغير المناخ وأثره في ظاهرة التصحر في العراق ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد43 ، 2019 ، ص 1035 .
6. عبد الرزاق حمزة عبدالله . ازمة المياه في العراق : التحديات واشكالية الحلول , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , العدد 99 , 2024 , ص 257 .
7. انور عبد عبد الزهرة شلش ، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2014، ص22.
8. حسن عادل محمد , السياسات المائية في دول مصبات الانهار (العراق ومصر دراسة مقارنة) , اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية ,2020 , ص 142 .

9. عدنان فرحان الجوارين , التنمية المستدامة في العراق : الواقع والتحديات , دار نور للنشر , الامارات العربية المتحدة , 2017 , ص 120 .

10. د. حمدان باجي نوماس، أهمية صيانة الموارد المائية من التلوث في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 6، جامعة الكوفة، 2005، ص 119- 130.

11. تقرير الإحصاءات البيئية لسنة 2006، وزارة التخطيط ، بغداد، 2007 ، ص 51-55.

12. سعدية عاكول ، عبد العباس فضيخ ، البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية(التغيرات المناخيه) ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص82 .

13. K. Haktanir et la, The Prospects of the Impact of Desertification on Turkey, Lebanon, Syria and Iraq, Holland, 2004, pp. 140-141

14. سعود عبد العزيز الفضلي ود. نصر عبد السجاد الموسوي، التباين المكاني لظاهرة الملوحة في إقليم السهل الرسوبي، مجلة آداب البصرة، العدد 43، جامعة البصرة، 2007، ص 250-251